تداعيات الانقلابات العسكرية المتكررة على الاستقرار الاقتصادي في سوريا 1950-1954

م.د عامر رحيم حسن
وزارة التربية/مديرية تربية الرصافة الثانية
Aamerraheem716@gmail

مستخلص البحث:
شكّلت الانقلابات العسكرية في سوريا (1950-1954) مرحلة حاسمة ومفصلية في تاريخ سوريا الحديث، حيث عدت الأسباب السياسية انهيارًا اقتصاديًا، وهذا الأخير بدوره فتح الباب لمزيد من الانقلابات. أثبتت هذه الحقبة أن الاستقرار الاقتصادي يستحيل تحقيقه دون تسوية سياسية تضبط دور الجيش، وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. كما كشفت أن التدخلات الخارجية – رغم دورها المحوري – لم تكن سوى عامل مسرع لأزمات داخلية متراكمة، مما يدفع إلى ضرورة قراءة هذه المرحلة بوصفها تحذيرًا من إهمال البناء المؤسسي في المجتمعات الانتقالية. اذ أدت تكرار الانقلابات الى عودة النظام البرلماني الى ساحة السياسة منقسمة بين قوى البعث الشيوعيين والقوميين والليبراليين .مما انعكس سلبا على إدارة الاقتصاد الوطني. تأثرت القطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعة والصناعة بسبب تذبذب القرارات الحكومية وعدم الاستقرار السلطة ،اذ أدت الصراعات بين التيارات السياسية الى شل عملية التخطيط الاقتصادي ،كما تراجع الاستثمار الخاص نتيجة انعدام الثقة في استقرار الأوضاع ،فيما ازدادت التدخلات العسكرية في الشأن الاقتصادي. كما تراجعت الاستثمارات المحلية الأجنبية بسبب انعدام الامن وضعف الثقة بالمؤسسات .

الكلمات المفتاحية: الانقلابات العسكرية، التداعيات الاقتصادية، الأثر السياسي.

المقدمة: Introduction

شهدت سوريا خلال المدة 1950-1954 سلسلة من الانقلابات العسكرية والتي شكلت مرحلة مضطربة في تاريخها السياسي الحديث ،واثرت بعمق على استقرار النظام البرلماني والحياة السياسية اذ اتسمت بتتابع الانقلابات العسكرية وتبدل الأنظمة والحكومات في فترة زمنية وجيزة ، فقد تحول الجيش الذي كان يفترض ان يكون أداة لحماية الدولة واستقرارها الى فاعل سياسي رئيس يتدخل في شؤون الحكم .وقد انعكست هذه الانقلابات على مختلف جوانب الحياة. ومن هنا يسعى هذا البحث الى تحليل خلفيات الانقلابات التي شهدتها سوريا بين عامي 1950-1954واستعراض أبرز نتائجها السياسية والاقتصادية مع التركيز على مدى تأثيرها في مسار سوري واستقرارها الداخلي. ووفق تلك الرؤية قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة تطرق المحور الأول الى الأسباب السياسية للانقلابات العسكرية. ما المحور الثاني فقد ناقش التداعيات الاقتصادية للانقلابات العسكرية على الاستقرار الاقتصادي في سوريا اما المحور الثالث فقد بين الاثر السياسي للانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في سوريا.

اولا- أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي السوري الحديث اذ شكلت الانقلابات العسكرية المتتالية بي عامي (1950-1954)، نقطة تحول حاسمة في مسار سوريا فهذه الحقبة لم تكن مجرد فترة عابرة ،بل مثلت منعطفا هيكليا أثر في تطور النظام السياسي والاقتصادي لعقود لاحقة .يُقدّم البحث:

- تفسيرًا لجذور عدم الاستقرار السياسي في سوريا الحديثة.
- إطارًا تنبؤيًا لآليات منع تكرار هذه السيناريوهات.
- كما تُساهم نتائجه في إحياء الذاكرة التاريخية وتحذير الأجيال الجديدة من كلفة الانقلابات، مما يجعله مرجعًا للأكاديميين وصنّاع السياسات على حدّ سواء.

ثانيا _ منهج البحث:

المنهج التاريخي _ الوصفي التحليلي: حيث يقوم منهج البحث التاريخي على جمع البيانات التاريخية حول الانقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة 1950-1954 والعمل على تحليل البيانات لتحديد الأسباب والتداعيات الاقتصادية للانقلابات العسكرية، وتقييم الأثر السياسي والاقتصادي للانقلابات العسكرية على الاستقرار في سوريا.

المبحث الأول: الأسباب السياسية للانقلابات العسكرية:

Political causes of military coups:

تمحورت الأسباب السياسية التي أدت للانقلابات العسكرية في سوريا إلى مجموعة مختلفة من التأثيرات في القرار السياسي وتحديد توجهات السلطة أضف لذلك للتأثير المجتمعي السوري ورغباته إلا أن السبب الحقيقي في أغلب الأوقات كانت التدخلات الخارجية وخاصةً من قبل الولايات المتحدة الامريكية ففي البداية، دعمت الولايات المتحدة سوريا المستقلة وأرادت المساعدة في تدريبها وتسليحها . ولسوء حظ سوريا، ومع دعم الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة بشأن فلسطين و(إسرائيل) عام ١٩٤٧ والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، أدرك الأمريكيون أنهم لا يستطيعون المخاطرة باستخدام سوريا للأسلحة الأمريكية ضد إسرائيل[1]. وردًا على دعم إسرائيل، أوقف شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية خط الأنابيب عبر البلاد العربية والتي كانت تبنيه شركة أرامكو ، أدى هذا، إلى جانب تزايد التهديد الشيوعي في سوريا، إلى أربع محاولات انقلابية بدعم من الحكومة الأمريكية، وقد ساهمت هذه الانقلابات الأربعة في عجز سوريا عن الحفاظ على حكومة ديمقراطية مستقرة وأدت إلى العديد من المصاعب للسوريين[2]. نتيجةً لمزيج من المخاوف الأمريكية بشأن قدرة سوريا على قمع الأحزاب الشيوعية المتنامية، وضغط أرامكو للحصول على مساعدةٍ في مشروع خط الأنابيب، بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ورئيس الأركان السوري (حسني الزعيم) Hosni al-Zaim (30مارس 1949-14 اب 1949) ، الذي كان يحظى بدعمٍ منشقٍّ يمينيٍّ في الجيش، محادثاتٍ في عام ١٩٤٨[3]، وبموجب عقوباتٍ من الرئيس هاري ترومان، التقى عميل وكالة المخابرات المركزية ستيفن ميد بالزعيم ست مراتٍ على الأقل لمناقشة "احتمالية قيام ديكتاتوريةٍ مدعومةٍ من الجيش"، كان الزعيم معاديًا للسوفييت بشكلٍ واضح، ووصفته وكالة المخابرات المركزية بأنه "ديكتاتورٌ من نوع جمهوري يتمتع بكفاءة "عريفٍ فرنسي"، مما يعني أنه يمكن السيطرة عليه بسهولة. طلب من وكالة المخابرات المركزية إثارة اضطراباتٍ داخليةٍ لينفذ خلالها انقلابه، وفي ٣٠ أذار ١٩٤٩، سيطر الزعيم على الحكومة وعلق العمل بالدستور. وبحلول ١٥ نيسان، كان قد تم اعتقال "أكثر من ٤٠٠ شيوعي" ، واستؤنفت محادثات السلام الإسرائيلية، ووُعِدَ بمنح أراضٍ للاجئين الفلسطينيين، وتمت الموافقة على مشروع خط الأنابيب. وقد غمرت واشنطن السعادة[4].

ولسوء حظ الزعيم، أدت سياساته المؤيدة (لإسرائيل) إلى الإطاحة به على يد العقيد سامي الحناوي Sami Al-Hanway(14اب 1949-19 كانون الأول 1949) في 14 أب 1949، وانتهى أول انقلاب عسكري مدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعد حوالي أربعة أشهر فقط، حيث نصب قائد الانقلاب العسكري في آب، اللواء الحناوي، نفسه قائدًا للقوات المسلحة وتولى رئاسة "المجلس الحربي الأعلى" المكون من أحد عشر عضوًا، والذي أُعلن عن تشكيله يوم الانقلاب. في بيانهم الأول، ادعى هؤلاء الضباط أنهم عملوا على إنهاء حكم الزعيم الاستبدادي، ووعدوا بترك إدارة

([1]) سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: الياس فرحات، دار الحرف العربية، بيروت، 1992م، ص 8-11.

([2]) سطام بن بخيت العتيبي، الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سوريا في عام 1949م دراسة تاريخية وثائقية، المجلد 12، العدد 2، 2018م، ص 84.

([3]) Itamar Rabinovich, The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations, (Oxford University Press, New York & Oxford, 1991), p. 122-124.

([4]) Andrew Rathmell, "Copeland and Zaim: Re-evaluating the Evidence", Intelligence and National Security, Vol.11, No.1 (January 1996), p.99.

البلاد لقادتها المدنيين[5]. وفي غضون يومين، وبعد سلسلة من الاجتماعات بين قادة الانقلاب ومجموعة من السياسيين المدنيين، وفيما بينهم، سُلِّمت السلطات التشريعية والتنفيذية إلى حكومة مؤقتة شُكِّلت برئاسة هاشم الأتاسي .وأجرى الحناوي انتخابات في تشرين الثاني وفاز بها، لكنه خطط لتشكيل اتحاد مع العراق، حيث قاد المعارضة للوحدة مع العراق الملكي، والتي أطلقت على نفسها لاحقًا اسم الكتلة الجمهورية، وضمت مصطفى السباعي من جماعة الإخوان المسلمين وأكرم بن فايز الحوراني من حزب الشباب. لم يكن أتباع الكتلة الجمهورية مستعدين للتضحية بالنظام الجمهوري السوري من أجل نظام ملكي. علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى المعاهدة الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠ التي أقرت النفوذ البريطاني في العراق، زعموا أن الاتحاد مع العراق سيُخضع سوريا أيضًا لـ"نير الإمبريالية"[6]، وقد برز الخلاف حول صياغة القسم الذي سيؤديه رئيس الدولة وأعضاء الجمعية التأسيسية. وقد مثّلت الموافقة على نص القسم، الذي لم يأتِ على ذكر النظام الجمهوري السوري، انتصارًا واضحًا لمؤيدي الاتحاد مع العراق[7].مما أدى إلى إقالته من قبل العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949 حيث أصدر العقيد الشيشكلي أول بيان له في ذلك اليوم، مؤكدًا أن الجيش مُلزمٌ بوضع حدٍّ لمؤامرات رئيس الأركان العامة وبعض "السياسيين الحقراء" الذين هدّدوا، مع جهات خارجية، "سلامة الجيش وبقاء الدولة ونظامها الجمهوري". كما تضمن البيان تعهدًا بتسليم شؤون البلاد لممثليها المنتخبين قانونيًا، وعدم التدخل في الشؤون السياسية "إلا إذا اقتضت مصلحة البلاد وبقاءها ذلك"[8].وفي عام ١٩٥٠، ناقش العقيد الشيشكلي مع الولايات المتحدة تلقي "مساعدات عسكرية لتحديث الجيش والحفاظ على النظام"، وهو عرضٌ مُبطّنٌ لحكمٍ مشابهٍ لحكم الزعيم. ونظرًا لمواقف الشيشكلي القوية المناهضة للشيوعية، وضعفها المُتصوَّر في نظام رئيس الوزراء ناظم قدسي،سارعت الولايات المتحدة إلى دعم الشيشكلي. منذ عهد الزعيم، توقفت محادثات السلام الإسرائيلية، وانتشر التوجهات المؤيدة للشيوعية، وعُطِّلَ خط أنابيب النفط عبر الأطلسي (تابلاين) مجددًا، وذلك في عام ١٩٥١، عندما أصبح معروف دواليبي(1909-2004) الذي شغل وزيرا للاقتصاد في عام 1950 ، المُعتَبَر موالِيًا للسوفييت، رئيسًا للحكومة المدنية الثامنة في غضون عامين[9].سارع الشيشكلي إلى حل البرلمان، وأقام ثاني ديكتاتورية عسكرية في غضون عامين. وفي عام ١٩٥٢، حل جميع الأحزاب السياسية، محطمًا بذلك آمال الديمقراطية. وكما بدأ الشيشكلي في استعادة سياسات الزعيم الموالية للغرب، وسارعت الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات كعربون شكر. لم تدعم الولايات المتحدة هذا الانقلاب بشكل مباشر، لكن الشيشكلي حظي بدعم قوي ووُعد بمزايا إذا تولى السلطة وعمل دعمًا للمصالح الأمريكية[10]. وبينما كان الشيشكلي يسعى لاستعادة السياسات الموالية لأمريكا، تراجعت شعبيته، مما أدى إلى انقلاب سلمي في 25 شباط 1954، توجه السوريون إلى صناديق الاقتراع في 24 أيلول ، في محاولة متجددة لاستعادة الديمقراطية في البلاد، وانتخبوا العديد من أعضاء الأحزاب اليسارية، بمن فيهم أول نائب شيوعي منتخب بحرية في العالم العربي وهو خالد بكداش (1912-1995). أثار هذا، بالطبع، قلق الولايات المتحدة بشدة، في ظل النظام الجديد، تزايدت المشاعر المعادية للغرب والمؤيدة للشيوعية بسرعة. خلال هذه الفترة، كان

([5]) Al-Mu'allim, W. (1985), Suriya, 1958-1918, al-tahaddiwa-al-muwajaha [Syria, 1958-1918, The Challenge and the Encounter], Damascus: Sharika babel li-l-nasher, p.117-118 .

([6])Al-Hawrani, A. (2000), MudhakkiratAkram al-Hawrani [The Memoirs of Akram al-Hawrani], 4Volumes, Cairo: Madbuli, vol.2, p. 1026-1114.

([7])Al-Hawrani, A. (2000), MudhakkiratAkram al-Hawrani, p.1107.

([8]) Batatu, H. (1978), The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton: Princeton University Press, p. 545.

([9]) نبهان وزير محمود، موقف فرنسا من انقلاب أديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الأول عام 1949، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 4، 2023م، ص 254.

([10]) علي رضا، سوريا من الاستقلال الى الوحدة المباركة 1949-1958، مطبعة شيك بلوك حلب، د. ت، ص 106.

وزير الخارجية جون فوستر دالاس John Foster Dulles (1953-1959) قلقًا من إمكانية سيطرة العقيد عدنان المالكي (1918-1965) على البلاد، والشراكة مع عبد الناصر، وترسيخ المشاعر المعادية للغرب. صدفة (أو لا صدفة)، اغتيل في 22 نيسان 1955 على يد الحزب القومي الاجتماعي السوري، وهو جماعة كانت موالية سابقًا للشيشكلي، ويُشاع أنها تحظى بدعم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. أدى هذا إلى تفاقم المشاعر المعادية لأمريكا، ودفع الولايات المتحدة إلى حشد الموارد ضد سيطرة اليسار في سوريا. كما أدى إلى حملة قمع أشد صرامة من قبل المخابرات السورية مقارنةً بالماضي[11].

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للانقلابات العسكرية على الاستقرار الاقتصادي في سوريا:

The economic repercussions of military coups on economic stability in Syria

تنوعت التداعيات التي كان لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي باختلاف الإجراءات المختلفة التي اتخذتها سلطة الانقلاب فعلى الرغم من أن البلاد استفادت من موجة التوسع خلال الحرب العالمية الثانية بسبب نقص الواردات ومتطلبات قوات الحلفاء في المنطقة، إلا أن اقتصادها كان متخلفًا، وزراعيًا في الغالب ويحتاج إلى التنويع. إلى جانب ذلك، افتقرت الدولة الجديدة إلى البنية التحتية الأساسية. افتقرت أجزاء كبيرة من البلاد إلى مرافق النقل والاتصالات الكافية، وكانت تفتقر إلى إمدادات المياه والصرف الصحي المناسبة ولم يكن بها كهرباء. خلق عدم كفاية الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة اختناقات. كما شكّل الفقر والأمية مشاكل جسيمة[12].

بعد استيلاء الزعيم على السلطة، أعلن عن البدء الفوري في بعض المشاريع التي تغطيها الخطة، مثل ميناء اللاذقية (28 مليون ليرة سورية) ومشروع مياه الفرات لحلب (28 مليون ليرة سورية)[13]. في الوقت نفسه، وعد الزعيم بأن الاقتصاد لن يعتمد على الضرائب التي تُرهق الصناعة وأصحاب العمل، إدراكًا لندرة الموارد المحلية، لقد حاول الزعيم استغلال التحديات والفرص الخارجية للحصول على تمويل كافٍ لتنفيذ الخطة بأكملها[14]. في الأشهر القليلة التالية، عُقدت سلسلة من الاتفاقيات، إما مع "القوة الأجنبية الوحيدة التي لا يمكن الانحياز إليها دون إضعاف الحماسة الوطنية لربع قرن من النضال ضد الدولة المنتدبة"، أو مع شركات النفط التابعة لـ"الإمبرياليين الباحثين عن الامتيازات"[15]، أو مع "العدو الصهيوني"، أو تم اقتراحها أو توقيعها أو التصديق عليها. وكما سنرى، فإلى جانب الحصول على الدعم الدولي لنظامه، كان الحصول على موارد مالية خارجية لتعزيز التنمية الاقتصادية أو تمهيد الطريق أمام حرية ممارسة التشريع في الشؤون المالية للغرض نفسه شاغلاً رئيسياً مشتركاً في هذه الاتفاقيات[16] بإصرار الزعيم على التصديق على اتفاقيات خطوط الأنابيب التي نصّت على نقل النفط الخام من حقول النفط السعودية والعراقية إلى البحر الأبيض المتوسط، أبدى الزعيم استعدادًا واضحًا للتوافق مع مصالح كارتلات النفط الغربية المدعومة من حكوماتها ومن الدول العربية المجاورة التي سعت إلى زيادة عائداتها النفطية. وتأكيدًا على الموقع الاستراتيجي للبلاد في الشرق الأوسط الغني بالنفط، ساهمت هذه الاتفاقيات نفسها في دمج سوريا في دائرة الريع كدولة عبور، فتح

([11]) علي فياض، سوريا قبل الثورة.. تجربة ديمقراطية لم تكتمل، ن بوست، 2024م، ص 3.

([12]) Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organization in Syria: The Course of State Intervention, 1958-1946", Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, p.202.

([13]) Carleton, A. (1950), "The Syrian Coups d'État of 1949", Middle East Journal, 4(1),p .6

([14]) Van Dusen, M.H. (1971), "Intra-and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army", Unpublished Ph.D. Dissertation, The Johns Hopkins University, p.207.

(15) Carleton, A. "The Syrian Coups d'État of ،"1949, p.7-8

([16]) Shlaim, A. (1986), "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria", Journal of Palestine Studies, 15, p. .72

التقارب الذي أعقب التصديق على الاتفاقية النقدية مع فرنسا، القوة المنتدبة سابقًا، الطريق أمام شراء أسلحة فرنسية للجيش السوري الذي كان يشهد توسعًا كبيرًا، بينما تلقى مساعدة لإعادة تنظيمه من تركيا التي كان قادتها في غاية السعادة لرؤية نظام يميل إلى تجاهل قضية لواء الإسكندرونة (هاتاي) الإشكالية، في سعيه للحصول على الأموال اللازمة لدعم نظامه المتعثر، صاغ الزعيم أو تبنى مقترحات تنسجم مع الخطط الغربية، وخاصةً تلك التي ترعاها الولايات المتحدة، والرامية إلى حل سلمي للصراع العربي (الإسرائيلي). وعلى نفس المنوال، كان مستعدًا لقبول التصورات الغربية للتهديد، بل وحتى عرض توفير قواعد جوية عسكرية تُستخدم "لاحتواء" الاتحاد السوفيتي. ويُفهم عرض السلام لإسرائيل والاستعداد لإعادة توطين 300 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا على أفضل وجه في هذا السياق، ورأى الزعيم أن المساعدة في حل مشكلة اللاجئين الشائكة والمساهمة في التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي لن تُزيل مسألة (إسرائيل) المزعزعة للاستقرار من المشهد السياسي السوري فحسب، بل ستوفر أيضًا الأموال والمساعدة الفنية اللازمة لبناء البنية التحتية، وتوسيع المساحة المزروعة، وتحديث الزراعة، ورفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء سوريا[17].

وفي عهد انقلاب سامي الحناوي وعند تولي حكومة الأتاسي السلطة في 25 شباط 1954، أجرت انتخابات الجمعية التأسيسية في منتصف تشرين الثاني، حيث صوّت الشباب في سن الثامنة عشرة والنساء لأول مرة في تاريخ سوريا. وقد منحت هذه النتائج حزب الشعب هيمنةً في الجمعية التأسيسية، التي عُرفت بميلها نحو نوع من الوحدة مع العراق، انبثق موقف حزب الشعب المؤيد للوحدة تجاه العراق من التنافس السياسي بين حلب ودمشق، وكانت الاعتبارات الاقتصادية هي العوامل الكامنة وراءه. فقد ازدهرت حلب في ظل وحدة الإمبراطورية العثمانية، وعانت أكثر من دمشق من التقسيمات التعسفية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لقد أدى فقدان الجزء الأكبر من المناطق التجارية الداخلية إلى انكماش حاد في اقتصادها خلال فترة ما بين الحربين [18]. وخلال الحرب العالمية الثانية، حفزت صعوبات الحصول على السلع المصنعة من الموردين الأجانب التقليديين، إلى جانب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الناجمة عن نفقات الحلفاء، النمو الصناعي المحلي، وأدت بدورها إلى استثمارات كبيرة من قبل رواد الأعمال الحلبيين في منطقة الجزيرة، مما وسّع هامش الزراعة. ارتفعت المساحة المزروعة، بما في ذلك الأراضي البور، من حوالي 1.76 مليون هكتار عام 1938 إلى 2.3 مليون هكتار عام 1945، ووصلت إلى 3.09 مليون هكتار بحلول عام 1950 [19]أذ إن مساهمتهم تجاوزت مجرد "فتح الحدود الشمالية الشرقية" وشملت إدخال الآلات على نطاق واسع، وبناء الطرق، وتركيب مضخات الري، وإنشاء شبكات الري، وتمويل أو ترتيب التمويل[20]. أثبت الشيشكلي أنه لا يقل طموحًا عن زعيم الانقلاب السوري الأول، الزعيم. فرغم الاحتفاظ بالأتاسي رئيسًا للدولة في البداية والسماح للجمعية التأسيسية بممارسة عملها، قاد الشيشكلي انقلابًا آخر أنهى تظاهر النظام البرلماني في 29 تشرين الثاني 1951. ومع ذلك، وبينما صعد الزعيم إلى رئاسة الدولة في غضون الشهر الثالث من حكمه، واصل الشيشكلي إدارة دفة الحكم كرجل قوي خلف مختلف الحكومات التي أعقبت انقلاباته حتى انتخب رئيسًا في تموز 1953[21]. وفي طريقه إلى قمة الهرم الإداري، استأنف الشيشكلي ما بدأه الزعيم الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بمرسوم. في هذا الصدد، كانت فترة الأشهر الستة من انقلابه الثاني حتى صيف عام 1952 الأكثر أهمية حيث شهدت إصدار أكثر من 250 وثيقة تناولت

([17]) Pappé, I. (1992), The Making of the Arab-Israeli Conflict 1951-1947, London: I.B. Tauris, p.33.

([18])Khoury, P.S. (1987), Syria and the French Mandate. The Politics of Arab Nationalism, 1945-1920, New Jersey: Princeton University Press, p.623.

([19]) International Bank for Reconstruction and Development (1955), The Economic Development of Syria, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, p.18-19.

([20]) Sayigh, Y.A. (1978), The Economies of the Arab World: Development Since 1945, London: Croom Helm, p. 238.

([21]) Al-Mu'allim, W. Suriya, ،1958-1918, p. 160.

معظمها المشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، حاول الشيشكلي أن يُظهر لمنتقديه أن ما لم يكن من الممكن تحقيقه خلال السنوات الست السابقة يمكن إنجازه في غضون ستة أشهر فقط. هذه التدابير والتدابير اللاحقة، على سبيل المثال، وسعت سيطرة الحكومة على المدارس الخاصة الأجنبية والسورية على حد سواء ومنعت افتتاح مدارس تبشيرية جديدة؛ وجعلت موافقة وزارة التعليم شرطًا لتلقي الأموال من الخارج لأغراض تعليمية؛ وحاولت رفع المعايير في المدارس الثانوية من خلال التدريس الإلزامي للغة الإنجليزية والفرنسية؛ ونصت على إعادة تنظيم الجمعيات الكشفية والرياضية للقضاء على أي تلميح إلى العضوية العرقية الحصرية؛ وأنهت آخر بقايا التمثيل الطائفي الذي أنشأه الفرنسيون وخففته حكومات فترة ما بعد الاستقلال؛ ألغى قوانين الأحوال الشخصية الدرزية والعلوية وأخضع أفراد هاتين الطائفتين للقانون السوري؛ وأمر الزعماء الدينيين ومسؤولي المساجد بارتداء زي موحد؛ ووعد بدعم الدولة للتدريب المهني، وتعليم الأميين، وبناء المراكز الاجتماعية، والصيدليات المدعومة، والإسكان منخفض التكلفة؛ ومنح وزارة الاقتصاد الوطني صلاحية إصدار قرارات بشأن تحديد ساعات العمل والإجازات الأسبوعية، والمنافسة غير المشروعة، وتخصيص الأموال للمساعدة الاجتماعية في النقابات العمالية؛ وألزم التجار بحفظ السجلات من أجل تحصيل ضرائب الدخل بشكل أكثر فعالية، وزاد ضرائب الميراث، وكذلك الضرائب على الدخول المرتفعة، وخفض بعض الضرائب غير المباشرة، لكن هذا لم يُحدث فرقًا يُذكر في الطبيعة التراجعية للنظام الضريبي السائد[22].

من الجدير بالذكر أنه عندما تولى الشيشكلي السلطة، كانت سوريا لا تزال تفتقر إلى بنك مركزي خاص بها لأن فرنسا، بصفتها القوة المنتدبة، منحت الحق الحصري في إصدار عملة ورقية جديدة، وهي الليرة السورية اللبنانية، إلى بنك فرنسي خاص أعيدت تسميته لاحقًا باسم بنك سوريا ولبنان (BSL)، اتُخذت الخطوة الحاسمة نحو إنشاء بنك مركزي ونظام نقدي مركزي مع إدخال قانون نقدي أساسي في أذار 1953 [23].ومن التدابير الرئيسية الأخرى التي اتخذتها الحكومة السورية خلال الفترة 1950-1953 إلغاء الاتحاد الجمركي مع لبنان من جانب واحد في11 اذار 1950 كان الاتحاد الجمركي السوري اللبناني إرثًا من فترة الانتداب، إلا أن تباين اقتصادات الطرفين زاد من صعوبة الاتفاق على سياسة مشتركة بشأن مسألة التعريفات الجمركية. وبينما لم تشعر الحكومة اللبنانية بأي التزام بتغيير هيكل التعريفات الجمركية نظرًا لاعتماد اقتصادها على الخدمات والتجارة البينية، فضّلت الحكومة السورية إدخال تعديلات لحماية إنتاجها الزراعي والصناعي. عكس الموقف السوري وجهة نظر البرجوازية المحلية التي نظم ممثلوها مؤتمرًا في دمشق في أوائل آذار1951، وأصدروا تقريرًا شكل أساسًا لسياسة الحكومة. ومباشرة بعد الإلغاء، رُفعت التعريفة السورية على واردات بعض المنتجات التي تُنافس الصناعة المحلية من 25% إلى 40% أو 50%[24].

بعد ذلك، ازداد انتشار التنظيم الحكومي والسياسات الحمائية protectionist policy ، والتي تشير الى (مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لحماية صناعتها المحلية واسواقها الداخلية) في أذار 1952، قُيّدت حرية الأعمال والاستثمار لغير السوريين، وخاصةً الوسطاء والمستثمرين اللبنانيين، بموجب مرسوم يحظر على الشركات الأجنبية ممارسة الأعمال التجارية في سوريا إلا إذا كان لها ممثلون سوريون [25]. علاوة على ذلك، رعت وزارة المالية برنامجًا لقروض منخفضة الفائدة للشركات الصناعية السورية لتأسيسها أو لتمكينها من مواصلة عملياتها. وتجسيدًا

([22]) Allouni, A. (1959), "The Labor Movement in Syria", Middle East Journal, 13(1),p. .69-68

([23]) Asfour, E. (1959), Development and Monetary Policy: Syria, Cambridge: Harvard University Press, p.55-60.

([24]) International Bank for Reconstruction and Development, p. 378-379.

([25]) Barakat, A. (1954), "Recent Economic Development in Syria", Middle East Economic Papers،p.6.

للالتزام بدعم الصناعة السورية الناشئة، أُبقيت أسعار الفائدة المطبقة على القروض أقل من تلك السائدة في سوق رأس المال، وتمكن المستفيدون من الحصول على تمديد بحلول موعد السداد [26].

تأكيدًا على هذا الموقف الإيجابي تجاه رواد الأعمال السوريين اكتسب دعم الدولة للزراعة السورية، عبر الائتمان المصرفي، زخمًا جديدًا، لا سيما بعد وباء فطر القطن عام 1951، أُعيدَ هيكلة المصرف الزراعي السوري، وهو مؤسسة حكومية كانت الخليفة المحلي للبنك الزراعي العثماني في القرن التاسع عشر، ووُسِّعَ رأس ماله لتخفيف خسائر ملاك الأراضي المتضررين وتلبية احتياجاتهم الائتمانية الموسمية ، كما أنه على الرغم من اتساع نطاق المقترضين، فإن معظم المستفيدين كانوا لا يزالون من أصحاب الحيازات الكبيرة أو المتوسطة، الذين لم ينجو من أزمة القطن فحسب، بل وسّعوا مساحاتهم على حساب صغار الملاك الذين لم يتمكنوا من النجاة من الإفلاس[27].

بالتزامن مع تنامي دور الدولة في الاقتصاد، بدأت سوريا تمتلك قطاعًا عامًا واسع النطاق. في الفترة 1950-1954، ازدهر القطاع العام بطريقتين رئيسيتين: من جهة، شُكِّلت هيئات حكومية لتتولى مسؤولية تنفيذ مشاريع التنمية اللازمة. ومن جهة أخرى، استحوذت الدولة على شركات الامتياز المملوكة لأجانب. ومن بين هذه الشركات، أُمِّمت بعض هذه الشركات، مثل مرافق المياه والكهرباء، والسكك الحديدية، وشركة ريجي دي تباك، وهي شركة احتكار التبغ الفرنسية، مقابل تعويضات ، كما استحوذت الدولة على شركات أخرى عند انتهاء امتيازاتها، كما حدث مع شركة المنارات الفرنسية، كما باءت محاولات الشيشكلي لحشد الدعم والتخفيف من حدة الفقر الريفي من خلال توزيع أراضي الدولة على الفلاحين المعدمين، والذين بلغ عددهم قرابة 60% من السكان الزراعيين [28]، بالفشل دون أن تُسفر عن أي نتائج ملموسة، إذ لم تتمكن الدولة، نظرًا لغياب مسح عقاري كافٍ، من تحديد مساحة وموقع أملاك الدولة غير المسجلة، ورغم بدء مسح عقاري جديد، أُطيح بالشيشكلي قبل إعادة توزيع أي أراضٍ فعليًا[29]. لا يمكن لأحد التنبؤ بما كان سيحدث في سوريا لولا دعم الولايات المتحدة وتخطيطها لانقلابات لإسقاط الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا، لكن النتيجة كانت ستكون على الأرجح أفضل من الوضع الحالي. حتى مع التدخل الأمريكي، حظيت سوريا بفرصتين ديمقراطيتين، لكن الفوضى التي أحدثها التدخل الأمريكي جعلت ذلك شبه مستحيل. أدت جهود وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل مباشر إلى الإطاحة بنظامين ديمقراطيين لمجرد رفضهما دعم الخطط الغربية، وأدت الانقلابات الفاشلة إلى مزيد من القمع وحكم أقل ديمقراطية[30].

المبحث الثالث: الأثر السياسي للانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في سوريا:

The political impact of military coups on political and economic stability in Syria

أن الحكومات المتعاقبة لم تضع خطة تنمية اقتصادية شاملة خلال العقد الأول الذي تلا الاستقلال، حيث كانت مشاريع التنمية تُدرس وتُعتمد على دفعات متفرقة تحت ضغط الحاجة والظروف، دون الرجوع إلى أي برنامج عام، ودون أن تخضع في إدارتها أو تنفيذها أو إدارة آثارها المالية والاقتصادية لسلطة واحدة تُدير العملية برمتها وتُهيئ الظروف لنجاحها. لم يكن بين هذه المشاريع أي قاسم مشترك سوى الحاجة الماسة إليها وضرورة تمويلها، في ظل غياب قائمة كاملة بالمشاريع المطلوبة مرتبة حسب الأولوية، وتقدير تكلفتها والوقت اللازم لتنفيذها، بالإضافة إلى نقص

([26]) International Bank for Reconstruction and Development, p.382.

([27]) Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organization in Syria, p.220.

([28]) Hinnebusch, R.A. (1989), Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria. Army, Party and Peasant, Westview Press, Boulder, p .30-29.

([29]) Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organization in Syria, p.215.

([30]) Dabbagh, S.M. (1962), "Agrarian Reform in Syria", Middle East Economic Papers,p .15-1

رأس المال الكافي، كان على الحكام السوريين أن يواجهوا صعوبات جمة في مساعيهم لتحسين وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة. ومع ذلك، وُضعت آلية لتحقيق هذا الهدف الحيوي المتمثل في وضع خطة تنمية طويلة الأجل وهيئة واحدة لإدارتها. وقد أُفيد عن إعداد الحكومة السورية لخطة تنمية عامة عام ١٩٥١، وفي شباط 1953، أفادت التقارير أن الحكومة السورية تدرس استخدام رأس المال الأجنبي لتمويل خططها التنموية والمالية التي قُدِّرت تكلفتها بنحو 500 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من ثمانية أضعاف إيرادات الحكومة في ميزانية عام 1953 أو مبلغ أكبر قليلاً من الدخل القومي السوري في عام 1953. وفي إطار الدراسة نفسها، جرت مناقشات مع ممثلي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتلقت المبعوثين السوريين في الخارج تعليمات من الحكومة للترويج لمشاريع التنمية في البلاد في الأوساط المالية الدولية. في الشهر التالي، قررت الحكومة السورية اعتماد برنامج بناء واسع النطاق مدته خمس سنوات، يتضمن تقييم العديد من المشاريع ومواءمتها وتصنيفها بهدف زيادة الإنتاج الوطني ، لذلك، وبحلول نهاية عام 1953، كانت سوريا قد وصلت إلى مرحلة اكتسبت فيها الحاجة إلى برنامج تنمية طويل الأمد أساسًا كافيًا لدفع الرئيس الشيشكلي إلى إلزام سياسة الدولة التنموية بهذه الفكرة[31].وفي غضون ذلك، ورغم كونها تدريجية وليست جزءًا من خطة عامة، فقد بدأ الاستثمار العام في البنية التحتية في سوريا يكتسب زخمًا بعد عام ١٩٥٠. فإلى جانب مشاريع المرافق العامة مثل الهواتف الآلية ومنشآت الكهرباء ومشروع مياه حلب، بالإضافة إلى بناء الطرق ومشاريع الري الصغيرة، تم إطلاق مشاريع طموحة مثل استصلاح الغاب وميناء اللاذقية[32]. ومُوّلت مشاريع التنمية من أربعة مصادر. أولًا، من الاعتمادات المخصصة من موازنة الدولة؛ ثانيًا، من أموال الخزينة المتاحة؛ ثالثًا، من القروض التي قدمتها إدارة الإصدار في مصرف سورية المركزي؛ وأخيرًا، من القروض الأجنبية مثل القرض السعودي الخالي من الفوائد بقيمة ٦ ملايين دولار [33].

خلال الفترة التي تلت الاستقلال، نما الاقتصاد السوري بوتيرة ملحوظة، وازدادت الصادرات بمعدلات مذهلة، واستحوذت الدولة على نسبة أكبر من الدخل القومي. ومع ذلك، ورغم كل هذه التطورات، ظلت سوريا تعاني من عجز في الميزان التجاري وعجز كبير في الميزانية، في حين أن الطبيعة التنازلية للنظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لفوائد النمو كانت تُسبب استياءً وعدم استقرار[34].

وفي ظل هذه الخلفية، كان هناك شبه إجماع على أن نقص رأس المال هو العامل الرئيسي الذي يُعيق المزيد من التنمية الاقتصادية، وأن الاستثمار العام الضخم، لا سيما في مشاريع الري والطاقة ومرافق النقل، سيكون ضروريًا لتحقيق إنجازات. وقد وصف أمين مجلس النقد والتسليف السوري المعضلة التي واجهها حكام سوريا وصفًا دقيقًا [35]. أذاحتاج الاقتصاد السوري إلى مشاريع رأسمالية وتمويلية تُهيئ الظروف المواتية لنموه؛ لكن، نتيجةً لضعفها وتخلفها، تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة. بمعنى آخر، القدرة المالية للدولة ضئيلة ولا يمكن أن تتوسع إلا بنمو الإنتاج الوطني؛ والإنتاج الوطني لا يمكن أن ينمو إلا بنمو القدرة المالية للدولة، لذا حاول الزعيم سابقًا، ثم لجأ أديب الشيشكلي، إلى الخارج في محاولة لتأمين الأموال اللازمة لمشاريع التنمية. بعد ثلاثة أسابيع فقط من انقلابه الأول، حيث شرع الشيشكلي في رحلة إلى مصر والمملكة العربية السعودية لإثبات سيطرته على السياسة السورية، ورأب الصدع الذي أحدثته فترة الحناوي، واستكشاف إمكانيات الحصول على مساعدة مالية من هاتين الدولتين العربيتين اللتين فضلتا سوريا مستقلة على واحدة متحدة مع العراق الهاشمي، وفي 24 تشرين الثاني، أُعلن أن الحكومة السعودية قد وافقت على تقديم قرض بدون فوائد بقيمة 6 ملايين دولار لسوريا. يمثل هذا المبلغ ما يقرب من سدس الميزانية العادية للحكومة المركزية

([31]) Barakat, A. "Recent Economic Development in Syria",p.17.

([32]) Asfour, E. Development and Monetary Policy: Syria, p.80.

([33]) Barakat, A. "Recent Economic Development in Syria", p. 10.

([34] Çatı, M.O. (2013), "The political economy of Syrian foreign policy: 1963-1949", unpublished PhD Dissertation, SOAS, University of London, p. 122-125.

([35])Barakat, A. "Recent Economic Development in Syria'', p.6.

في عام 1950. ووفقًا للإعلان الذي صدر خلال زيارة المتابعة التي قام بها وزير الاقتصاد الوطني السوري، معروف الدواليبي، كان من المقرر أن تتلقى سوريا المبلغ المتفق عليه على ثلاث دفعات على مدى فترة سبعة أشهر وتسدده بالبضائع على أربعة أقساط سنوية متساوية في الفترة من 1955 إلى 1958، في الواقع، كان إبرام اتفاقية القرض في كانون الثاني 1950 بمثابة اعتراف فعلي من الحكومة السورية بصحة اتفاقية خط التابلاين التي كانت قد تُركت معطلة بعد وفاة الزعيم[36].

تواصلت الحكومة السعودية مع الشركة للحصول على سلفة لتمويل القرض، وأن السلطات السعودية سددت الدفعة الأولى لنظيرتها السورية بعد موافقة عملاق النفط على طلبها. ونتيجةً لهذا القرض، أصدرت الحكومة السورية مرسومًا يُعلن بدء الأعمال في ميناء اللاذقية في 13 شباط[37]. وبعد خمسة أيام فقط، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الحكومة السورية تعهدت "باستخدام حق الاستملاك للحصول على قطعة الأرض اللازمة لخط الأنابيب" [38].ومن ناحية أخرى، سُلِّم المبلغ المتبقي وقدره 4 ملايين دولار أمريكي بحلول نهاية عام 1950 مع تقدم العمل في كل من مشروعي ميناء اللاذقية وخط أنابيب التابلاين[39]. وقد أتيحت فرصة أخرى للنظام السوري لجذب المساعدة التقنية والمعونة الاقتصادية لمشاريعه التنموية عندما أعلن الرئيس ترومان في خطاب تنصيبه عام ١٩٤٩ عن "برنامج جديد جريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحة لتحسين وتنمية المناطق المتخلفة". وقد حظي البرنامج، الذي عُرف على نطاق واسع باسم "النقطة الرابعة"، بالموافقة التشريعية والتنفيذية النهائية في أوائل عام ١٩٥٠، وخُصص ١٠ ملايين دولار لسوريا، ورغم أن هذا المبلغ يُمثل حوالي نصف إجمالي مساعدات "النقطة الرابعة" للدول العربية، فقد رفضه رئيس الوزراء السوري في مؤتمر صحفي خاص عُقد في يونيو ١٩٥١، ورغم أن هذا البرنامج ترك المسؤولين الأمريكيين في سوريا في حيرة وإحباط، فإن الفحص الدقيق لشروط وحجم المساعدة، مُقارنةً بتوقعات القادة السوريين، قد يكشف عن الأسباب الكامنة وراء قرار رفضها. أولًا، أثارت طبيعة المعايير المطبقة على طلبات المساعدة تساؤلات حول النفوذ والسيطرة الأجنبية، إذ منح السلطات المنفذة للبرنامج في الولايات المتحدة سلطة نقض شبه كاملة على مشاريع التنمية في الدول المتلقية. علاوة على ذلك، سادت شكوك قوية في دمشق بأن الخبراء الفنيين المُرسلين من الولايات المتحدة في إطار البرنامج سيتدخلون في الشؤون السياسية لسوريا، علاوة على ذلك، كانت إحدى الفرضيات الأساسية لمساعدات النقطة الرابعة هي أن رأس المال الخاص الأمريكي سيتدفق إلى الدول النامية لتنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع التي يوصي بها الخبراء الفنيون للبرنامج، إلا أن الاعتقاد السائد في الشرق الأوسط هو أن رأس المال الأمريكي الخاص لن يتوقف عن حصر استثماراته الرئيسية في استغلال موارد النفط في المنطقة[40].وعلى الرغم من كافة العروض المقدمة فإن تغير السياسات السورية ليس فقط نتيجة الانقلابات وإنما بسبب تغير الفكر السياسي لدى السلطات الرئاسية والحكومية بعد وصولها للسلطة، كما أن الخلل الذي سمح بالتدخلات الغربية وخاصة الامريكية ساهم في ازدياد التوتر وعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في هذه الفترة.

الخاتمة: Conclusion

شكَّلت الفترة (1950-1954) مرحلة محورية في تاريخ سوريا الحديث، تميَّزت بتكرار الانقلابات العسكرية التي أعاقت بناء الدولة المستقرة وأثرت بعمق في مسارها الاقتصادي والسياسي. تخلص هذه الخاتمة إلى النتائج التالية:

([36]) Seale, P. (1986), The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics -1945 1958, Second Edition, London: I. B. Tauris, p.92.

([37]) Ziadeh, N.A. (1957), Syria and Lebanon, London: Ernest Benn Limited, p. 109.

([38]) نيويورك تايمز، 18 شباط 1950

([39]) Holden, D. & R. Johns (1981), The House of Saud, London: Pan Books, p 149.

([40]) Hakim, G. (1950), "Point Four and the Middle East: A Middle East View", Middle East Journal, p. 189-190.

1. الأسباب التي ادت للانقلابات العسكرية في سوريا وهي تسيس الجيش وتغلغل الأحزاب اذ أدى دخول الأحزاب السياسية(كالبعث والاشتراكيين) إلى المؤسسة العسكرية إلى تفكك استقلاليتها، وتحولها إلى أداة صراع بين التيارات المتنافسة، كما يُظهر شهادة اللواء النحلاوي حول تسييس الكلية الحربية. والضعف المؤسسي والفساد فشل الحكومات المدنية في معالجة الفساد داخل الجيش (كمشكلة تموين الجنود بمواد فاسدة) وفشلها في إدارة الصراعات الطائفية والعشائرية، مما أضعف شرعيتها وفتح الباب للتدخل العسكري. فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية اذ تنافس المحورين المصري السعودي والهاشمي (العراقي الأردني) على النفوذ في سوريا، حيث دعمت مصر انقلاب الشيشكلي (1951) لوقف التقارب السوري-العراقي، بينما سعت الولايات المتحدة عبر اتصالاتها مع حسني الزعيم إلى حماية مصالحها في المنطقة.

2. التحليل الهيكلي للتداعيات الاقتصادية للانقلابات العسكرية في سوريا: فأن تدمير البنية الاقتصادية أدت الى عدم الاستقرار السياسي وإلى انهيار الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، خاصة بعد تعطيل المشاريع التنموية لصالح الإنفاق العسكري والأمني وتفاقم الأزمات المعيشية وارتفع معدل التضخم بشكل حاد

3. بسبب سياسات التمويل العشوائي، وتدهورت قيمة الليرة السورية، مما زاد من حدة الفقر ونقص المواد الأساسية كالقمح، كما تجلى في أزمات المجاعة خلال الحرب العالمية الثانية التي تفاقمت بفعل الفوضى اللاحقة . وغياب التخطيط الاقتصاديافتقرت الحكومات المتعاقبة (بسبب قصر عمرها) إلى استراتيجيات اقتصادية واضحة. فشلت في إصلاح النظام الضريبي أو تطوير البنية التحتية، واعتمدت على القروض الخارجية (كمشروع القرض المصري 1953) الذي ربط الاقتصاد السوري بمصالح إقليمية .

4. تقييم الأثر السياسي والاقتصادي على الاستقرار السياسي والاقتصادي في سوريا والإجهاض المبكر للتجربة الديمقراطية أذ مثل انقلاب الشيشكلي (1951) نهاية لتجربة "ربيع الديمقراطية" المبكرة، حيث أُلغيت الدستور وحُلَّ البرلمان، لتحل محلها ديكتاتورية عسكرية قمعت الحريات وعطلت الحياة الحزبية . وترسيخ ثقافة الانقلابات كحل سياسيا أذ حوَّلت الانقلابات المتكررة الجيش إلى "فاعل سياسي دائم"، وأضعفت ثقة المجتمع بالمؤسسات المدنية، مما مهَّد لانقلابات لاحقة (كـ1963 و1970) التي أنهت أي أمل بالتحول الديمقراطي. فضلا عن التكاليف طويلة المدى على الاقتصاد: لم تقتصر التداعيات على الفترة الزمنية المباشرة، بل أسست لبنية اقتصادية هشة قائمة على الريع والفساد، وعززت التبعية للخارج، مما عمق أزمات التنمية في العقود التالية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1. سطام بن بخيت العتيبي، الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سوريا في عام 1949م دراسة تاريخية وثائقية، المجلد 12، العدد 2، 2018م.
2. سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: الياس فرحات، دار الحرف العربية، بيروت، 1992م.
3. علي رضا، سوريا من الاستقلال الى الوحدة المباركة 1949-1958، مطبعة شيك بلوك حلب، د. ت.
4. علي فياض، سوريا قبل الثورة.. تجربة ديمقراطية لم تكتمل، ن بوست، 2024م.
5. نبهان وزير محمود، موقف فرنسا من انقلاب أديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الأول عام 1949، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 4، 2023م.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

1. Al-Hawrani, A. (2000), MudhakkiratAkram al-Hawrani [The Memoirs of Akram al-Hawrani], 4Volumes, Cairo: Madbuli.
2. Allouni, A. (1959), "The Labor Movement in Syria", Middle East Journal, 13(1).

3. Al-Mu'allim, W. (1985), Suriya, 1958-1918, al-tahaddiwa-al-muwajaha [Syria, 1958-1918, The Challenge and the Encounter], Damascus: Sharika babel li-l-nasher .
4. Andrew Rathmell, "Copeland and Zaim: Re-evaluating the Evidence", Intelligence and National Security, Vol.11, No.1 (January 1996), p.99.
5. Asfour, E. (1959), Development and Monetary Policy: Syria, Cambridge: Harvard University Press.
6. Barakat, A. (1954), "Recent Economic Development in Syria", Middle East Economic Papers.
7. Batatu, H. (1978), The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton: Princeton University Press, p. 545.
8. Carleton, A. (1950), "The Syrian Coups d'État of 1949", Middle East Journal.
9. Çatı, M.O. (2013), "The political economy of Syrian foreign policy: -1949 1963", unpublished PhD Dissertation, SOAS, University of London.
10. Dabbagh, S.M. (1962), "Agrarian Reform in Syria", Middle East Economic Papers
11. Hakim, G. (1950), "Point Four and the Middle East: A Middle East View", Middle East Journal.
12. Hinnebusch, R.A. (1989), Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria. Army, Party and Peasant, Westview Press, Boulder.
13. Holden, D. & R. Johns (1981), The House of Saud, London: Pan Books.
14. International Bank for Reconstruction and Development (1955), The Economic Development of Syria, Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
15. Itamar Rabinovich, The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations, (Oxford University Press, New York & Oxford, 1991).
16. Khoury, P.S. (1987), Syria and the French Mandate. The Politics of Arab Nationalism, 1945-1920, New Jersey: Princeton University Press.
17. Pappé, I. (1992), The Making of the Arab-Israeli Conflict 1951-1947, London: I.B. Tauris.
18. Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organisation in Syria: The Course of State Intervention, 1958-1946", Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California.
19. Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organisation in Syria.
20. Sadowski, Y.M. (1984), "Political Power and Economic Organisation in Syria.
21. Sayigh, Y.A. (1978), The Economies of the Arab World: Development Since 1945, London: Croom Helm.
22. Seale, P. (1986), The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1958-1945, Second Edition, London: I. B. Tauris.
23. Shlaim, A. (1986), "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria", Journal of Palestine Studies.

24. Van Dusen, M.H. (1971), "Intra-and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army", Unpublished Ph.D. Dissertation, The Johns Hopkins University
25. Ziadeh, N.A. (1957), Syria and Lebanon, London: Ernest Benn Limited.

The Repercussions of Repeated Military Coups on Economic Stability In Syria, 1950-1954

Dr. Amer Rahim Hassan
Ministry of Education/Second Rusafa Education Directorate
Aamerraheem716@gmail

Abstract:
The military coups in Syria (1950-1954) marked a critical and pivotal stage in Syria's modern history. The political reasons behind the economic collapse were considered, and this, in turn, opened the door to further coups. This era demonstrated that economic stability is impossible to achieve without a political settlement that regulates the role of the army and rebuilds trust between state and society. It also revealed that foreign interventions—despite their pivotal role—were merely an accelerating factor for accumulating internal crises, which necessitates reading this period as a warning against neglecting institutional building in transitional societies. The recurrence of coups led to the return of the parliamentary system to the political arena, divided between the Ba'ath communists, nationalists, and liberals. This negatively impacted the management of the national economy.
Productive sectors, particularly agriculture and industry, were affected by the volatility of government decisions and the instability of power. Conflicts between political factions paralyzed the economic planning process. Private investment declined due to a lack of confidence in the stability of the situation, while military interventions in economic affairs increased. Domestic and foreign investments also declined due to insecurity and weak confidence in institutions.
Keywords: military coups, economic repercussions, political impact.